31/12/2019

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

دولية رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: اقتراح قانون معجّل مكرر يرمي إلى تعديل المادة 96 من القانون رقم 144

المرجع: – المادة 18 من الدستور
– المادة 101 و 110 من النظام الداخلي

بعد التحية،

نودعكم ربطاً إقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعديل المادة 96 من القانون رقم 144 (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019) مع أسبابه الموجبة.

ونتمنى على دولتكم التفضّل بإدراجه على جدول أعمال أول جلسة تشريعية سنداً لأحكام المادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب، واعتبار الأسباب الموجبة تبريرية لصفة العجلة.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

محمد موافيه
مجلس

إقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعديل المادة 96

من القانون رقم 144 (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019)

مادة وحيدة:

أولاً: يلغى نص البند (4) من الفقرة ثانياً من المادة 96 (وضع لوحات عمومية في التداول) من القانون رقم 144 الصادر بتاريخ 2019/7/31 (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019) ويُستعاض عنه بالنص الآتي:

البند (4) الجديد:

أن يتم تسديد ثمن اللوحة نقداً أو بالتقسيط على أن تُسدد الدفعة الأولى البالغة 25% في مهلة أقصاها 2020/6/31، أو خلال ستة أشهر من تاريخ تمديد المهلة، ويُسدّد الباقي على عشرين قسطاً فصلياً مع فائدة معدلها 5% سنوياً. وفي حال التخلّف عن تسديد أحد الأقساط بتاريخ استحقاقه تستحق الأقساط المتبقية كافة مع فائدة نسبتها 10%.

ثانياً: يصدر هذا القانون ويُعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

صدر القانون رقم 144 (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019)، حيث حدّدت الفقرة ثانياً من المادة 96 (وضع لوحات عمومية في التداول) الشروط التي على أساسها سوف يتم بيع اللوحات العمومية الموضوعة في التداول، وجاء في البند (4) منها أن تسديد ثمن اللوحة يكون إما نقداً أو بالتقسيط. كما نص البند عينه أنه في حال التقسيط يُصار إلى تسديد الدفعة الأولى والبالغة 25% من ثمن اللوحة في مهلة أقصاها 2019/12/31 على أن يسدد باقي الأقساط على ثلاث سنوات وبفائدة معدّلها 7%، أما في حال التخلف عن تسديد أحد الأقساط فتستحق الأقساط المتبقية كافة مع فائدة نسبتها 12%،

وحيث انه وبسبب الظروف التي مرّ بها لبنان ولا يزال، لم يتمكن الكثير ممن يودون شراء لوحة عمومية من تحقيق مرادهم، بسبب إقفال مصلحة تسجيل السيارات لفترة طويلة، وكذلك بسبب الفائدة العالية المترتبة في حال التقسيط فضلاً عن ضيق المهلة الممنوحة لدفع كامل الأقساط،

وحيث أنه نظراً للضائقة الاقتصادية التي يمرّ بها اللبنانيين، وتحسّساً لأوضاعهم وبالتالي من أجل تمكين الراغبين في شراء لوحة عمومية بالتقسيط، كان لا بدّ من تعديل البند الرابع من الفقرة ثانياً من المادة 96 المذكورة،

وحيث أن اقتراح القانون المعجل المكرّر المرفق يهدف إلى تمديد المهلة الممنوحة للراغبين في شراء لوحة عمومية فضلاً عن رفع مهلة التقسيط من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وتخفيض الفائدة المترتبة جراء التقسيط من 7% إلى 5%،

لكل الأسباب الواردة أعلاه، جئنا نتقدم من مجلسكم الكريم بإقتراح القانون المعجل المكرر المرفق راجين الموافقة على طابع العجلة تمهيداً للسير به وإقراراه.

مذكرة تعليلية

صدر القانون رقم 144(قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019)، ونص في مادته السادسة والتسعون على أحكام تنظم عملية وضع لوحات عمومية في التداول،

وحيث أن الظروف الاقتصادية التي يمرّ بها البلد حالت دون قيام الراغبين في شراء لوحة عمومية بالتقسيط من تحقيق مبتغاهم، كما أن إقفال مصلحة تسجيل السيارات لفترة طويلة منعت هؤلاء من إتمام إجراءات شراء اللوحة العمومية،

وحيث أنه لهذه الأسباب نجد ضرورة تمديد مهلة تسديد ثمن اللوحة العمومية وزيادة مهلة التقسيط مع تخفيض الفائدة المترتبة جراء التقسيط لتمكين الراغبين في تملّك لوحة عمومية من تحقيق مرادهم،

وحيث أنه لهذه الأسباب جئنا نتقدم باقتراح القانون المعجل المكرر المرفق، آملين من مجلسكم النيابي الكريم الموافقة على طابع العجلة تمهيداً للسير به وإقراره.